شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أسوأ من نظام صدام

مباشرة ومن دون لفّ أو دوران أو تورية أو تعمية ومن دون تردد أقول انني أقصد هذه الحكومة بالذات .. الحكومة التي تُمسك الآن بالسلطة في عاصمتنا بغداد .. انها أسوأ حكومة في تاريخ العراق الحديث (تأسس العام ١٩٢١) .. أسوأ حتى من نظام صدام الذي كنا نعتقد انه الأسوأ والأبشع والأكثر وحشية في تاريخ العراق والمنطقة، بل العالم كله.

حكومة السيد نوري المالكي زعيم حزب الدعوة الإسلامية وائتلاف "دولة القانون" تُثبت من جديد انها حكومة سيئة للغاية، تفوق نظام صدام حسين في السوء، فالنظام الساقط منذ نحو عشر سنوات لم يتجرأ على التجاوز بهذا القدر من الصلافة على الحريات الشخصية.

عندما أراد صدام أن يضحك على عقول الإسلاميين وحركاتهم في المنطقة لكسبهم الى جانبه، عمد الى إعلان "الحملة الإيمانية"، فأمر بالتشجيع على لبس الحجاب وبتحديد بيع المشروبات الكحولية وإغلاق الملاهي الليلية، لكنه لم يفعل ذلك قسراً وتعسفاً. فمع ان دستوره كان يعطيه السلطات والصلاحيات المطلقة لفعل أي شيء، بما فيها صلاحية تعطيل القوانين وتجاوز أحكام الدستور، الا انه لم يُصدر الفرمانات بمنع دخول غير المحجبات الى الكاظمية مثلاً، ولم يُرسل قطعان شرطته لتداهم من دون سابق إنذار النوادي الاجتماعية الخاصة بنخبة المجتمع كالأدباء والسينمائيين والصيادلة لتعتدي على الناس الآمنين عدواناً سافراً، فتحتجزهم في المكان وتضربهم بأخماص البنادق وبالكلمات النابية كما فعلت شرطة حكومة السيد نوري المالكي ورفيقه عدنان الأسدي الوزير الفعلي للداخلية.

شرطة حكومة السيد المالكي ورفيقه الأسدي تجاوزت بكل صراحة وصلافة على القوانين التي شرّعها ممثلو الشعب وعلى أحكام الدستور الذي صوّتت له أغلبية الشعب وكفل الحريات العامة والخاصة ولم يمنح رئيس الوزراء ولا أي وزير أو وكيل وزارة في حكومته مثل هذه السلطة الغاشمة المستهترة.

بالله عليكم هل حدث في عهد صدام الدكتاتوري الفاشي أن قامت "قوات مسلحة يرتدي أفرادها زي الشرطة الاتحادية بمهاجمة العديد من النوادي الاجتماعية في بغداد والاعتداء على مرتاديها بالضرب وإطلاق الرصاص في الهواء لإخافتهم"؟.. هل حدث في عهد صدام "أن أفراد الشرطة حاصروا العديد من رواد النوادي وانهالوا عليهم بالضرب المبرح"؟ (هذه النصوص من الخبر الذي بثته إحدى الوكالات الإخبارية الليلة قبل الماضية، فيما أفادت وكالات أخرى بان القوات المهاجمة كانت من الشرطة والجيش).

بربكم هل سمعتم أو قرأتم في عهد صدام إن "المئات من أفراد القوى الأمنية هاجمت عدداً من النوادي الاجتماعية في بغداد واعتدت على روادها"، وأن "المهاجمين قاموا بضرب مرتادي تلك الأماكن بالكابلات وأعقاب بنادقهم ومسدساتهم وقاموا كذلك بإطلاق الرصاص فوق رؤوسهم"؟ وأن "تلك القوات شوهدت وهي تنتشر بالمئات وتحاصر مناطق الكرادة والعرصات والسدة وساحة الاندلس حيث هاجموا هناك نادي الادباء وتم إغلاقه بالقوة، وكذلك ناديا الصيادلة والسينمائيين، ودمرت محتوياتها"؟ وأن مرتادي أحد هذه النوادي "أصيبوا بالرعب وفوجئوا بسرعة الهجوم وقسوة أفراد الشرطة بحقهم، مع قيامهم بالعدّ حتى العشرة لخروجهم من النادي قبل الاعتداء عليهم"؟

رجاء حار الى الجميع: إذا كانت لديكم أية وقائع تُفيد بان قوات من شرطة صدام وجيشه فعلت مثل هذا هاتوها لنعتذر الى السيد المالكي ورفيقه الأسدي لأننا بالغنا في وصف حكومتهما بانها أسوأ من نظام صدام فيما هي في المستوى نفسه من السوء.

لجنة مصغرة لدراسة قانون البنى التحتية

كشفت اللجنة المالية النيابية ان هيئة رئاسة البرلمان شكلت لجنة خاصة لدراسة قانون البنى التحتية للاطلاع على سلبياته وايجابياته قبل التصويت عليه،لافتة الى ان تقرير هذه اللجنة ستتم مناقشته يوم الثلاثاء القادم ومن ثم التصويت على هذا القانون ام لا".

واوضحت كتلة الاحرار النيابية "انها وبعض الكتل السياسية لن تصوت على هذا القانون،محذرة من اقرار هذا القانون لانه سيولد فسادا كبيراً ويرهق موازنة الدولة لسنوات طوال".

□ بغداد / محمد صباح

واكدت لجنة الاعمار والخدمات البرلمانية "ان مجلس النواب اكمل جميع المناقشات المتعلقة بقانون البنى التحتية وهو جاهز للتصويت الان ،لافتة الى ان الفحوى من اقرار هذا القانون هو لبناء جميع مشاريع الاعمار بطريقة الدفع بالاجل وعلى مدار خمس سنوات.

وفي حديث لـ"المدى"كشف مقرر مجلس النواب محمد الخالدي،عن وجود خلافات سياسية حول قانون البنى التحتية بين الكتل البرلمانية ،لافتا الى ان الامر يحتاج الى توافقات سياسية قبل تشريع هذا القانون وقوانين اخرى".

نافيا في الوقت نفسه "عن وجود عرف سائد في الحصول على اي قانون على توافقات سياسية مسبقة من اجل التصويت على اي قانون يراد عرضه في مجلس النواب،داعيا الى اخذ موافقات مبدئية من جميع الكتل السياسية قبل التصويت على اي قانون يراد ادراجه ضمن جدول اعمال اية جلسة".

ففي مقابلة مع"المدى"،اوضحت رئيس لجنة الاعمار والخدمات البرلمانية فيان دخيل ان "مجلس النواب اكمل جميع المناقشات المتعلقة بقانون البنى التحتية وسيتم التصويت عليه"، لافتة الى ان "الفحوى من اقرار هذا القانون هو ان العراق لا يمتلك الاموال الكافية لسد جميع مشاريع الاعمار في طريقة واحدة وسريعة في بعض المرافق المهمة والتي تمس حياة المواطن".

وينص هذا القانون على ان احكام هذا القانون تسري على العقود التي تبرمها الوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة مع الشركات العراقية والاجنبية لتنفيذ المشاريع الخدمية وبطريقة الدفع بالاجل مع مراعاة حجم الايرادات السنوية للخزينة العامة وحجم الانفاقات".

واشارت دخيل "ان العمل بهذا القانون سيكون بالدفع بالاجل عن طريق قيام بعض الشركات ببناء مشاريع معينة ومن ثم تقوم الدولة بتسديد مبالغها بعد خمسة او ستة اعوام على شكل دفعات، منوهة الى وجود تحفظات من بعض الكتل السياسية على اقرار هذا القانون حول كيفية ادارة اموال الدولة مستقبلا".

داعية الى "التقليل من الموازنة التشغيلية وتحويلها الى الاستثمارية بغية الاسراع في انجاز الكثير من المشاريع المهمة".

ووفق هذا القانون(البنى التحتية) سيتم اعفاء المقاول من ضريبة الدخل والرسوم الكمركية ورسم الطابع واية ضريبة اخرى وحتى من القيود المفروضة على استيراد المكائن والمعدات الخاصة بالمشروع.

من جانبه اكد عضو اللجنة الاقتصادية النيابية عبد العباس شياع لـ"المدى" "ان هذا القانون تم تقديمه من قبل الحكومة الى البرلمان عام ٢٠٠٧ وبمبلغ (٧٠)مليار دولار وبسبب المشاكل السياسية حول بعض فقراته تمت اعادته مرة اخرى الى الحكومة".

ويذكر ان القانون يلزم بتحديد مبالغ العقود المشمولة بهذا القانون وعلى ان لاتزيد عن اربعين مليار دولار والتي تشمل حصرا مشاريع الماء والصرف الصحي،ومشاريع التربية ،والتعليم العالي والنقل ومراكز الحدود والشباب والرياضة ومشاريع الثقافة وبناء المعسكرات وسكن الفقراء والطرق الخارجية".

وتابع شياع"ان الحكومة ارسلت هذا القانون مرة اخرى الى البرلمان قبل سنة و بمبلغ (٣٧) مليار دولار وتمت قراءته قراءة اولى ،مشيرا الى ان الخلافات السياسية هي من اخرت اقرار هذا القانون لحد هذه اللحظة ،حيث تمت مناقشته من قبل ثلاث لجان هي الاقتصادية النيابية والخدمات والمالية و اضافة الهيئة الوطنية للاستثمار".

وزاد"ان هذا القانون سوف يركز على المشاريع غير الجاذبة للاستثمار ومنها المدارس والصرف الصحي او المعسكرات او الطرق اضافة الى ان الموازنة العامة غير قادرة على تمويل هذه المشاريع التي اكثرها تذهب الى التشريعية لذلك الحكومة بحاجة للعمل بالاجل خصوصا ونحن مقبلون على زيادة في انتاج النفط الى(٦)ملايين برميل في عام ٢٠١٥ في موعد تسديد كلف هذه المشاريع".

واضاف"ان البنى التحتية تشمل المدارس وبيوت الفقراء والمستشفيات وتمت تحديد (٣) مليارات دولار لاعمال وزارة الصحة والنقل مشاريع سكك الحديد وجزء من تمويل ميناء الفاو وتخصيص للزراعة (٥) مليارات دولار، منوها ان تشريع هذا القانون سيقدم الخدمة لكافة القطاعات مستقبلا".

وبين شياع"ان قانون البنى التحتية سيحل محل قانون (٣٦) من قانون الموازنة الاتحادية الذي تم الغاؤه في التصويت على الموازنة والتي كانت تنص على تنفيذ المشاريع بالاجل بمبلغ(١٨) مليار دولار،لافتا الى ان نقاط الضعف في هذا القانون هو نسبة الفائدة التي لم تحدد لحد الان اضافة الى ان هناك خشية من تكبيل ميزانية الدولة مسقبلا باعباء اضافية".

وكان مجلس النواب قد صوت على الغاء المادة [٣٦] الخاصة بالدفع بالاجل للمشاريع من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ في الجلسة الخاصة باقرار موازنة العام الحالي في ٢٠١٢/٢/٢٣

واشار الى ان"هناك تطمينات من قبل الحكومة حول الزيادة في انتاج النفط للسنوات المقبلة التي ممكن ان تسد كلف جميع هذه المشاريع،موضحا الى وجود حاجة ماسة لتنفيذ هكذا مشاريع مهمة وحيوية تهم حياة المواطن بشكل عام وتقلل من نسبة ازمة السكن ايضا".

الى ذلك كشفت عضو اللجنة المالية ماجدة التميمي لـ"المدى"ان قانون البنى التحتية تم تأجيله من جلسة يوم الثلاثاء الماضي بعدما شكلت هيئة رئاسة البرلمان لجنة تضم ممثلين عن جميع الكتل لمناقشة مشروع هذا القانون".

واضافت"ان هذه اللجنة تضم في عضويتها ستة اعضاء من مختلف الكتل البرلمانية من ببينهم النائب نجيبة نجيب ،وهيثم الجبوري واحسان العوادي ،والتي سترفع تقريرها النهائية حول مدى اهمية اقرار هذا القانون ودراسة سلبياته وايجابياته الى البرلمان يوم الثلاثاء المقبل".

واشارت الى ان" وزارة المالية تطالب بإحالة مشاريع الدفع بالاجل الى شركات معلنة وذو جودة عالية ويجب تسديد للشركات بعد الانتهاء من المشاريع في فترة تتراوح بين (٥__٦) سنوات".

وعن الاضرار التي ستلحق البلاد جراء العمل بالدفع الاجل،اجابت ماجدة التميمي وهي عضو اللجنة المالية النيابية"ان الدفع بالاجل سيكب العراق بديون كبيرة وسيلحق اضرارا مادية هائلة لا طاقة له في تسديد المبالغ التي ستترتب عليه مستقبلا،داعية الى انفاق بعض المبالغ لتطوير الثروات ومنها النفط لزيادة ايرادات البلاد النفطية ومن ثم التوجه الى البناء والاعمار".

وتابعت"ان اقرار هذا القانون سيولد الكثير من الفساد المالي والاداري لان قانون البنى التحتية لم يكشف او يحدد اسماء الشركات التي تعمل بالدفع الاجل، لافتة الى كتلة الاحرار سوف لن تصوت على هذا القانون اضافة الى بعض الكتل السياسية وبالتالي لن يمرر هذا القانون".

وأكدت التميمي على إنها تطالب "رئيس هيئة الاستثمار الوطني سامي الاعرجي في ادخال الشركات الاستثمارية لا الشركات التي تعمل بالدفع بالاجل، وأحذر الحكومة والبرلمان من التعامل بهذه الطريقة".

انقطاع مياه الشرب الدائم من اكبر مشكلات المواطن.. (أرشيف)

حكومة تتمتع بحصانة ضد الانتقاد!

□ ترجمة المدى

رغم حملة الإعدامات التي شملت ٩٦ معدوما على الاقل خلال هذا العام ورغم انتهاكات حقوق الانسان الموثقة ، يبقى العالم صامتا تجاه هذه الممارسات و يبقى العراق محصنا من الانتقاد . كانت هناك امرأتان ضمن المعدومين البالغ عددهم ٢١ تم اعدامهم يوم الاثنين ، اعقبها بعد يومين فقط اعدام خمسة آخرين. يقول كريستو هينز المراسل الخاص للامم المتحدة المتخصص في الاعدامات التعسفية التي تجري بسرعة خارج نطاق القضاء " اشعر بالفزع من مستوى الاعدامات في العراق،و أتأسف لعمليات الاعدام التي نفذت هذا الاسبوع و اخشى من التقارير المستمرة عن الافراد الذين لازالوا عرضة لهذه العقوبة ". هناك ١٩٦ شخصا آخرون ينتظرون دورهم في طابور الموت و حسب مسؤولين عراقيين فان هؤلاء متهمون بتهم تتعلق بالارهاب دون ان تتوفر معلومات عن اسمائهم و عن الجرائم التي ارتكبوها او ما اذا كان لديهم محامون ام لا . سبق ان قامت محكمة العدل الدولية و المنظمة الدولية لحقوق الانسان بتوثيق المحاكمات غير العادلة و ممارسات التعذيب في المعتقلات العراقية . غالبا ما يكون الاعتراف تحت التعذيب هو الدليل الوحيد ضد المعتقل بعد ورود تقرير عنه من المخبر السري. قناة العراقية هي المعيار الوحيد، حيث قامت بعرض صور المتهمين على شاشتها . لقد استغرقت احدى محاكم بغداد ١٥ دقيقة لإصدار الحكم على رمزي شهاب احمد – الذي يحمل الجنسيتين العراقية و البريطانية – بالسجن لخمسة عشر عاما بعد ان وجدته مذنبا " بتمويل المجاميع الارهابية ". حصلت محكمة العدل الدولية على وثائق تخص قضيته قامت بفحصها و ذكرت بان اجراءات المحاكمة " غير عادلة " . تم حبس رمزي في سجن سري بالقرب من بغداد دون ان يعلم ذووه بمكانه. خلال تلك الفترة تعرض للتعذيب حسب ادعائه – عن طريق الصدمات الكهربائية و الخنق بواسطة اكياس بلاستيكية – من اجل انتزاع اعتراف زائف منه بالتهم الارهابية . ترى ما نوع حقوق الانسان التي تتم مراعاتها في العراق الجديد ؟ قائمة الاساءات طويلة و ما يظهر منها هي موجات من الاعتقالات العشوائية (اكثر من الف شخص شهريا) ، بالاضافة الى التعذيب و الاعدامات . كل هذه الاساءات و الانتهاكات لا تلاحظها وسائل الاعلام العالمية ، كما ان الصمت الرسمي الاميركي و البريطاني هو من اجل تغطية الجرائم و الفوضى التي خلقوها في هذا البلد. من وقت لآخر يكسرون صمتهم فقط من اجل تبرير عملهم العدواني. مؤخرا و بعد انسحاب رئيس الاساقفة دزموند توتو من احد المؤتمرات احتجاجا على حضور توني بلير، صدر بيان من مكتب بلير لتبرير اخلاقية قراره في دعم الاجتياح العسكري الاميركي للعراق ، حيث كرر البيان محنة العراقيين في ظل نظام صدام حسين دون ذكر مئات الالاف من الضحايا الذين سقطوا بسبب الحرب و الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان منذ عام ٢٠٠٣ .

البرلمان.. (أرشيف)

ان حكومة بغداد تتبع نفس النهج رغم حقوق الانسان التي تتبجح و تتستر بها ، حيث يتركز قلقها من حقوق الانسان على جرائم النظام السابق و كذلك يفعل اكثر المثقفين و السياسيين المنشغلين بالتدافع على المقاعد و المنافع في بغداد . الاشخاص الذين ظلوا لسنوات قبل عام ٢٠٠٣ يسلطون الضوء على انتهاكات حقوق الانسان كسبب لشن الحرب تمهيدا للديمقراطية و الشفافية، نراهم اليوم اما في صمت مطبق او انهم يغطون على الاساءات التي تحصل حاليا في العراق رغم الادلة الواضحة التي تقدمها منظمات حقوق الانسان العالمية . ان ما تسمى بالحرب على الارهاب، التي اعادة صياغة جوانب كثيرة في السياسة العالمية و في مساءلة الدول، قد صارت اليوم الضحية الاولى لتلك الحرب. و قد اكتسبت هذه الحرب معاني مختلفة مع تطبيق انتقائي للغاية. لذلك فان بعض الحكومات – و منها الحكومة العراقية – تتمتع بالحصانة مهما كانت درجة الوحشية التي تتصرف بها ضد شعوبها او ضد شعوب اخرى .

■ عن : الغارديان البريطانية

مطرب يقول انه تعرض للضرب والإهانة "بأمر حكومي"

حسين البصري: أطالب باستفتاء شعبي لمعرفة أيّنا أكثر شهرة أنا أم المالكي

□ بغداد / مصطفى الجبوري

مساء الثلاثاء تلقى المطرب حسين البصري دعوة على العشاء في احد النوادي الثقافية بالكرادة .لم يكن يتصور ان تتحول الدعوة من "عزومة مشويات الى صوندات" تلقاها المطرب على جسده بعد ان داهمتهم قوة امنية كانت قد طالبتهم منذ اكثر من ساعة بعدم الخروج الى الشارع.

البصري قال يوم امس في لقاء مع "المدى" "في الساعة الحادية عشرة والنصف مساء الثلاثاء الماضية دخل رجل بزي عسكري الى النادي، توقعنا انهم جاؤوا يحذروننا من وجود قنبلة قريبة "، متابعا " فوجئنا انهم طلبوا منا وبطريقة غير اخلاقية الخروج من المكان".

البصري يؤكد ان عنصر الامن قد تقدم اليه ومد يده لمصافحته ولكن في النهاية قام بتعنيفه واخراجه بالقوة من المكان بعد ان ضربه باكثر من مرة بالهراوات على جسده، مضيفا "كنت اجلس مع لواء سابق في الدفاع، ويجاوره مستشار في احد الاحزاب السياسية، لكن القوات العسكرية لم تحترم المناصب والاعمار وضربت الجميع حتى ان اللواء كان رجلا كبيرا في السن واغمي عليه من شدة الضرب".

ويوضح البصري انه ترك الموبايل على الطاولة وطلب منهم تسليمه قبل مغادرته المكان ولكنهم رفضوا وسرقوا هاتفه الشخصي امام انظاره، مضيفا "سرقوا المشروبات الكحولية واخذوها معهم في سياراتهم العسكرية".

وينتقد المطرب المعروف تصرفات الجهات الامنية التي اكدت انها تعمل وفق اوامر صادرة من شخص رئيس الوزراء نوري المالكي ، حيث يقول " قاموا بشتمي وضربي بأمر المالكي".

وطالب البصري حكومة المالكي بالكف عن المواطنين ومحاولة التخفيف عنهم بدل اهانتهم والتعرض اليهم بالضرب خصوصا وكما يقول البصري ان العراقيين يشربون الكحول قهرا وليس بطراً .

ويوجه البصري رسالة الى رئيس الوزراء يطالبه فيها بتوضيح "حدود دولته الاسلامية ...هل هي في السعدون والكرادة فقط؟" لاسيما وان المطرب البصري يؤكد بان الاوضاع خارج محيط الكرادة والسعدون طبيعية وان الهجوم كان فقط على تلك المنطقة ، مرجحا في الوقت نفسه ان هذه الممارسات هي لاجبار اصحاب تلك المحال على زيادة الاتاوة التي يدفعونها للقوات الامنية المسيطرة على المنطقة . واعتبر البصري في حديثه ان رئيس الوزراء نوري المالكي يفقد شعبيته يوما بعد اخر حتى اكد انه "اصبح اكثر شعبية، مطالبا باجراء استفتاء شعبي".

وكانت مصادر امنية اكدت امس الاول، بأن قوات مسلحة يرتدي افرادها زي الدفاع والشرطة الاتحادية هاجمت العديد من النوادي الاجتماعية في بغداد وقامت بالاعتداء على مرتاديها بالضرب واطلاق الرصاص في الهواء لاخافتهم، فيما ذكر شاهد عيان أن أفراد الشرطة حاصروا العديد من رواد النوادي وانهالوا عليهم بالضرب المبرح.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون